

# الحرية والتنمية

## دراسة تحليلية

طارق زياد أبو هزيم (\*)

هادي عبداللطيف النسور (\*\*)

**ملخص:** يهدف هذا البحث إلى بيان مدى تأثير مطلب الحرية على تطابق التنمية الشاملة في أي مجتمع تنفذ فيه؛ حيث إن قدرًا من التفاوت وعدم المواءمة في تطابق التنمية مع مطلب الحرية يعزى إلى نمطية الفهم الفكري والأداتي وطبيعتهم، فضلاً عن التنفيذ غير المتوازي، ومن ثم هناك مدى كبير من عدم نجاح المواءمة بين (مطلب الحرية وتطابق التنمية)؛ الأمر الذي يتطلب إحداث مواءمة ناجحة بينهما. تناول البحث وصفاً لمفردات الحرية والتنمية وهدفهما وصورتهما التاريخيتين وواقع الحرية وأثره في تطابق التنمية الشاملة، وحددت الفروض بما يتوافق مع أهداف البحث. خلص البحث إلى أن الحرية مصطلح قيمى وليس مصطلحاً معيارياً أو مادياً. وأن الحرية تهدف إلى تنظيم مجموعة علاقات ببنية داخل أي مجتمع، وهي تعبير عن شكل معين من أشكال بناء عناصر المجتمع وتطويره بشكل متساو. كما أن الحرية – بمعناها الشامل – لا تستقيم كصيرورة مجتمعية إلا من خلال نظام سياسي قائم على العدالة والمساواة والتعددية والمؤسسية والقانون، وتعمل بشكل آلي (ميكانيكي) عبر قانون ومؤسسية ونظام واضح للجميع. بمعنى أن الحرية والتنمية يقتضيان حكماً راشداً، ولا يبرزان إلا في إطار حكم ديمقراطي يحترم الإنسان. واستنتج البحث أن التنمية حق كما هي الحرية، وأن التنمية هي تفعيل حقيقي وواقعي للحرية بمعناها الشامل، وأن هدفهما هو الإنسان والنهوض به حضارياً كقيمة عليا.

**المصطلحات الأساسية:** الحرية، التنمية الشاملة، تطابق التنمية.

---

(\*) قسم العلوم المالية والإدارية، كلية الأميرة عالية الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

tareg1971@yahoo.com

(\*\*) باحث سياسي، هيئة الإعلام المرئي والمسموع، الأردن. hadialnsour@yahoo.com

## توطئة البحث:

يندر أن تتفق الدراسات بخصوص العلاقة بين الحرية والتنمية؛ ويأتي ذلك من كون تلك المتغيرات تشكل مشكلة مركبة ومعقدة، وكونها مركبة يتأتى من اتصالها بعوامل متعددة في البيئة الداخلية والخارجية لأي دولة، أما كونها معقدة فيتأتى من أن هذه العوامل تتبادل التأثير فيما بينها. وإذا كان تهئية مستقبل أفضل لأي دولة هو الهدف، وتحقيق مواءمة بين قيمة الحرية وبين قيمة التنمية ونهجها هو الحل، فإن التحكم بمستوى شدة تنفيذ النظام السياسي political system هو أهم الوسائل الملائمة لتنفيذ هذا الحل وصولاً إلى الحل النهائي.

وتذهب كثير من الدراسات إلى أن النظام السياسي يكون ضاراً في بعض المواقف ومفيداً في مواقف أخرى (أمارتيا صن، 2004)، (إبراهيم العيسوي، 2001)، (يمنى الخولي، 2009)، لكن الدليل التطبيقي الذي يدعم هذه النتائج ما زال محدوداً وغير منتشر، وخاصة في ما يسمى دول "العالم الثالث"، وقد قادت النتائج المتناقضة وغير المفهومة عملياً لهذه الدراسات وقاعدة البحث المحدودة حول الحرية والتنمية (ولا سيما العلاقة تطبيقياً) إلى إجراء هذا البحث.

وانطلاقاً من التحولات المتسارعة التي تمر بها المنطقة العربية والعالم، والرؤى المختلفة حول دور الحرية والتنمية ومساهمتهما، ومع تزايد الدعوات لإجراء التغيير في المسار التقليدي لأي نظام سياسي والاتجاه نحو بيئة عمل أكثر تطبيقاً لمطلبة الحرية والتنمية جاء هذا البحث ليوقف على العلاقة بين الحرية والتنمية وأثرهما كعامل محدد لواقع أي نظام سياسي ومستقبله.

### ولتحقيق أهداف البحث جعل هيكله في أربعة أجزاء:

عقد الأول: لمنهجية البحث.

وأفرد الثاني: لإبراز النظريات (النماذج) السياسية المتداولة في الأدبيات، كذلك لتأطير مفهومي الحرية والتنمية كمعيار نظري من جهة التعريف والأهداف والمعايير والضرورة التاريخية.

وكرس الثالث: لتحديد واقع الحرية والتنمية كعنوان لتطابق التنمية الشاملة.

وختم الرابع: بجملة من النتائج والتوصيات، نظن أنها مفيدة لأي مجتمع - نظام - سياسي.

## أولاً - منهجية البحث:

### (1) - مشكلة البحث وأهدافه:

#### 1 - مشكلة البحث:

نظم البحث كي يجيب عن سؤال رئيس: كيف تؤثر الحرية في تطابق التنمية الشاملة؟ حيث تشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين الحرية ومستوى تطابق التنمية الشاملة، (أمارتيا صن، 2004)، (إبراهيم العيسوي، 2001). في حين تذهب دراسات أخرى إلى الحديث عن الحرية والتنمية دون الربط بينهما بشكل تطابقي، (يمنى الخولي، 2009)، (جون ميل، 2009). لقد قادت الإجابات المتناقضة حول هذا السؤال وقاعدة البحث المحدودة حول الحرية وتطابقها مع التنمية الشاملة إلى إجراء هذا البحث.

#### 2 - أهداف البحث:

1 - تحليل قيمة الحرية وتطابقها مع التنمية الشاملة، وتفسيرهما، ومن ثم إعادة تركيبهما.

2 - تحليل العلائق بين الحرية والتنمية الشاملة، ومن ثم توفير تصور متوقع عن تأثيرات الحرية مع متغيرات التطابق التنموي؛ مما يساعد في التحقق من نوعي الاعتمادية بينهما.

### (2) - فروض البحث:

**الفرض الرئيس الأول:** توجد علاقة طردية ذات دلالة تطبيقية، بين الحرية وتطابق التنمية.

**الفرض الرئيس الثاني:** توجد علاقة سببية تبادلية وبيئية بين مطلب الحرية وتطابق التنمية الشاملة.

### (3) - منهجية البحث:

اتباع المنهج التحليلي بصورة أساسية في دراسة علاقة الحرية بالتنمية الشاملة، المعتمد على المقاربة العلائقية التي تربط هذا التطابق من خلال العلاقة التطبيقية، وتحليل النتائج التي يتوصل إليها ويحول إلى نتائج محددة.

وتستخدم أيضاً المناهج الفرعية المساندة، وهي:

أ - المنهج الوصفي: وهو يدرس أبعاد التطابق بين الحرية والتنمية من خلال

تجميع المعلومات عنهما لمعرفة أهدافهما ومعاييرهما، التي تتحكم بها واستخلاص نتائجها.

ب - المنهج التاريخي: وهو يدرس الصيرورة التاريخية لمفهوم الحرية والتنمية الشاملة.

#### (4) - الدراسات السابقة:

على الرغم مما تشكله الحرية أولاً والتنمية ثانياً، من أهمية مباشرة في تحقيق مستويات متقدمة من رقي أي مجتمع، فإن الدراسات التي تناولت موضوع العلاقة بين الحرية وتطابق التنمية قليلة، وبعضها لم يلامس الأثر المباشر للعلاقة بينهما، فيما ناقش بعضها الآخر موضوعات الحرية والتنمية دون الربط بينهما بشكل تطابقي ومباشر، ومن هذه الدراسات:

1 - دراسة أمارتيا صن (2004) "التنمية حرية" التي يربط فيها بشكل عملياتي تطبيقي بين الحرية والتنمية باعتبارهما غايتين ووسيلتين لتعزيز فرص الحياة للإنسان. ويرى صن أن إزالة مظاهر افتقاد الحرية مكون أساسي للتنمية وأن قوام التنمية إزالة مختلف أنماط افتقاد الحريات التي تحد من خيارات الناس. ويرى صن في دراسته التي قسمها عشرة فصول أيضاً أن التنمية حرية وأن الحرية تنمية، ويناقش بشكل تفصيلي مفاهيم الحرية والتنمية وكيفية عملهما في أي مجتمع واع وذو خيارات من خلال أمثلة تجريبية، منبهاً إلى ضرورة مراعاة عملية تنفيذ حرية التنمية وتنمية الحرية بشكل أداتي، مبرزاً أهمية محاربة الفقر وإعطاء الدولة الفرصة الاجتماعية للمواطن من الأسواق وحرية العمل، فضلاً عن أهمية الديمقراطية في صون حرية التنمية وتنمية الحرية، ويبرز صن أهمية محاربة الجوع والكوارث الأخرى التي تصيب أي مجتمع، إضافة إلى أهمية تفعيل دور المرأة في العمل الاجتماعي؛ حيث الثقافة وحقوق الإنسان وحرية الاختيار الاجتماعي النابع من سلوك الفرد الملتزم اجتماعياً.

2 - أما دراسة إبراهيم العيسوي (2001) "التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها". فقد قسمت الدراسة إلى قسمين، تناول الأول رصدًا وتقييمًا لتطور مفهوم التنمية وأثر ذلك التطور على تنمية البلدان العربية وخروجها من تبعات التخلف والتبعية للغير، والتحرر من هذه التبعية من خلال تتبع العلم والمشاركة الديمقراطية، وتطوير أطر إدارة الدولة. أما القسم الثاني فتناول مفهوم

التنمية من خلال سياسات التنمية ومؤشرات قياسها ومحاورها الأساسية كالدخل والنمو والرفاهية وغيرها.

3 - أما دراسة جون ستيوارت ميل (2009) "عن الحرية" فقد تحدثت عن الصراع بين الفرد والسلطة حول الحرية، ويتناول ميل في دراسته التي جاءت في خمسة فصول حرية الفكر ومناقشة الأمور العامة التي تهم الفرد، إضافة إلى أهمية الفردية كأحد أهم عوامل الرفاه الإنساني من خلال التعليم والثقافة وغيرها، ويبرز ميل حدود سلطة المجتمع على الفرد من خلال التزامات اجتماعية معينة كالحماية والأمن وعدم إلحاق الضرر بالآخرين.

4 - أما دراسة يمني الخولي (2009) "نظرية الحرية في الفلسفة السياسية الأوروبية" فتناولت مفردة الحرية ومعانيها اللغوية والاصطلاحية، وعرجت بعدها على معاني الحرية وتطورها أوروبياً وصولاً إلى نظرية العقد الاجتماعي وتفرعاتها.

#### (5) - محددات البحث:

لعل أهم المشكلات التي واجهها الباحثان خلال إعدادهما لهذه الدراسة قلة المراجع والدراسات التي تربط بين مطلب الحرية وأثره على تطابق التنمية ، وإن كانت هناك دراسات كثيرة ناقشت الموضوعين قيد البحث كل على حدة.

#### ثانياً - الإطار النظري:

تأطير مفهومي الحرية والتنمية كمعيار نظري من جهة النظريات السياسية التي عالجت قضية الحرية والتنمية، إضافة إلى التعريف والأهداف والمعايير والضرورة التاريخية للمصطلحين.

يتناول هذا المبحث النظريات السياسية التي عالجت مفهومي الحرية والتنمية، إضافة إلى تعريف الحرية والتنمية وأهدافهما ومعاييرهما، وإيجاز عن صيرورتها التاريخية.

ويمكن القول - بداية - إن استدعاء أي مفهوم "إنساني" يقتضي معرفة دلالاته ومفرداته، إضافة إلى نمط صيرورة المفهوم وإنتاجه أسئلة جديدة تستهدف استنتاج آفاق جديدة لمفهوم الإنسان. لذلك فعندما نروم فحص طبيعة المشكل المطروح فإنه يجب معاينة القيم المتبلورة في نهج الحرية والتنمية ومقاصدهما.

### أ - النظريات السياسية Political Theories:

تنحو الدراسات السياسية إلى توفير نظريات عامة تتضمن الأفكار والمناهج والغايات والمعايير لأي دراسة تعنى بالشأن السياسي الإنساني؛ فالنظرية دراسة ممنهجة منظمة للمفاهيم العامة للوقائع وتفسيرها وتحليل المعاني منها وترابط بعضها ببعض في إطار مقياس موضوعي.

لذلك ستتناول هذه الجزئية النظريات السياسية التي عالجتها بشكل أو بآخر مطلبية الحرية والتنمية.

### النظرية الليبرالية Liberal Theory:

برزت الليبرالية كمذهب سياسي - اقتصادي في أوروبا في القرن السابع عشرة واقتربت بالثورة الصناعية وظهور الطبقة البرجوازية. واكتسبت النظرية اسمها من كلمة "حرية" اللاتينية؛ حيث يكون المجتمع في أفضل الحالات عندما يكون التدخل الحكومي في أقل حالاته؛ وحيث أفضل الحكومات أقلها تحكماً في السوق. (طارق أبوهزيم، وخالد شنيكات، 2011: 192).

وتأسس هذا النموذج تطبيقاً للفلسفة الليبرالية، وقام على أساس مركزية فكرة الحرية الفردية، وعلى التنظيم الرأسمالي للاقتصاد والديمقراطية البرلمانية كمنهج سياسي، والحرية الاجتماعية بمداها الواسع، أما آليات عمله فهي التصويت والتمثيل والاعتماد على مبدأ العقد كأسلوب لتنظيم العلاقات بين المجتمع والدولة (السلطة السياسية) وبين الأفراد والمؤسسات وفيما بينها جميعاً، وتميز بحرية التعبير والنقد كما تميز باعتبار التناقض والمنافسة من محركات التقدم. وتقوم هذه الأفكار والآليات بعملية التصحيح من خلال الممارسة في ضوء القيم المعيارية الحاكمة، والضابطة للسلوك؛ كالعلمانية منهج تفكير، والموضوعية والحرية واحترام حقوق الإنسان، واحترام الملكية الخاصة كقيم مطلقة. (عبدالله نقرش، 2005: 515).

### النظرية الفاشية Fascistic Theory:

تعرف الفاشية - أو النموذج المحافظ الفاشستي - التي انطلقت من إيطاليا على يد الاشتراكي "بنيتو موسوليني" بأنها شكل متطرف من القومية مع تطابقها في بعض العناصر مع الاشتراكية، وتنظر إلى الدولة بأنها مركبة وموحدة لكل القيم، تفسر وتطور وتهيمن على كل حياة الشعب، وهي صاحبة السيادة المطلقة، وتعتبرها أعظم من الفرد وحققها في الوجود يفوق حقوق الأفراد.. فهي ترفض حرية

الفرد والمجالس النيابية وحكومات البرلمان، وترى أن الديمقراطية تشنت المجهود الشعبي للأفراد، الذي يمكن أن يستغل في أوقات الحروب والأزمات، كذلك ترى أن الأنظمة الديمقراطية تقضي على وحدة الدولة بسبب التنافس والصراع بين التيارات الفكرية المتعددة والمتنوعة، التي أفرزتها الديمقراطية. وعليه فلا وجود ولا مكان للحرية الفردية والديمقراطية عند الفاشية، بل على العكس تصف حرية الفرد، كما هي في الليبرالية، بأنها أنانية وضد مصالح الوطن، وأنها ضعيفة وفاسدة وعديمة الفائدة، ودعت بدلاً من ذلك إلى حرية الشعب كله. (طارق أبوهزيم، وخالد شنيكات، 2011: 213).

وفكرة هذه النظرية "النموذج" تقوم على أساس فكرة "الجماعة القومية (الأمة) فوق الجميع"، وعلى تنظيم رأسمالي للاقتصاد تسيطر عليه الدولة أو رأسمالية الدولة، ويقوم سياسياً على هياكل سلطوية مركزية (النظام الفردي، والحزب الحاكم)، ومن آليات التنظيم الصارم الواحد للمجتمع، والأجهزة المركزية للدولة وخاصة الأمنية، والإنتاجية، وهو يقدر القوة المتطرفة ويؤكد قيم الولاء والطاعة للزعامة الفردية ولو بالقهر والإرغام، كما يؤكد النظام كقيمة عليا، وغاياته تتعلق بمجد الأمة وحيويتها. وقد كان أساسه الاجتماعي في البداية الارستقراطية الزراعية، ولذلك سمي في المرحلة الأولى الأنموذج المحافظ، ثم تحول إلى طبقة البيروقراطية العسكرية في مرحلة لاحقة، وتحول إلى الأوتوقراطية المطلقة فأضحى نظاماً فاشستياً. (عبدالله نقرش، 2005: 515).

### النظرية الاشتراكية:

تأسست هذه النظرية "الأنموذج" على النظام الفكري للنظرية الاشتراكية العلمية (الماركسية اللينينية)؛ حيث تركز على فكرة الجماعة الإنسانية الموحدة المصلحة والوضع الاجتماعي، وعلى التنظيم الاشتراكي للاقتصاد؛ أي الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتولي الدولة عملية التوزيع. وبما أن المنطق الماركسي يقوم على افتراض أن علاقات الإنتاج تصوغ باقي العلاقات الاجتماعية، ومن ثم تحدد المجتمع بمجتمع الطبقة الواحدة (طبقة العمال - البروليتاريا) فإنه يصبح من المنطقي أن الحزب غير الطبقي هو حزب الطبقة العاملة، وهو الذي يحكم، ويقوم النظام السياسي (نظام الحزب الواحد) على مبدأ الديمقراطية الشعبية، التي من غاياتها المساواة والعدالة الاجتماعية. (عبدالله نقرش، 2005: 516).

وتنحو الأفكار النظرية الاشتراكية - الشيوعية لاحقاً - نحو تغلب البروليتاريا على البرجوازية، وتنشئ مجتمعات بلا طبقات مميزة، ثم يتحول هذا المجتمع الاشتراكي في مرحلة لاحقة إلى الشيوعية؛ حيث لا توجد شرطة ولا حتى حكومة؛ لأنه مادامت الحكومة هي أداة الطبقة المسيطرة لاستغلال الطبقات الأخرى وقهرها، فلا حاجة إليها أصلاً في مجتمع لم تعد فيه طبقات.

#### ب - الحرية Freedom:

تعتبر الحرية قيمة أساسية وجزءاً بنيوياً من المنظومة القيمية والأداتية (التطبيقية) في أي مجتمع - نظام - سياسي كائن على وجه البسيطة.

فالحرية ليست مطلوبة ومهمة للنهوض بالمجتمع فكرياً فحسب بل ضرورية أيضاً ولاغنى عنها لتمكين البشر العاديين (المواطنين) من تأمين الحصول على مستوى معيشي ملائم لهم.

#### تعريف الحرية:

الحرية مصطلح قيمى أساساً يرتبط بالإنسان. وهي القدرة على الفعل وعدم الفعل باستقلالية. وتمثل قانوناً - حقاً - إنسانياً ارتبط بالعقل وحقه وقدرته. وكونها كذلك يقتضي هذا عرضاً للمعاني المقصودة منها.

هناك شبه اتفاق ضمني عام على أن الحرية هي قدس أقداس التجربة الإنسانية، والشرط الأولي لشكل الوجود الإنساني المنشود. (يمنى الخولي، 2009).

وعلى الرغم من أن الحرية قيمة من القيم القليلة التي أجمعت البشرية على الإيمان بها، فإن المشكلة الكبرى هي في الوصول إلى تعريف واحد للحرية متفق عليه. (أحمد حماد، 1987: 27).

فالحرية بمفهومها الصحيح هي غياب القيود الخارجية التي تحول بين الإنسان وفعل ما يمليه عليه عقله وحكمته. (Hobbes, 1996: 375).

كما أن غايات المجتمع السياسي لا تتحدد فقط بالأمن والسلام، بل بالحرية أيضاً، ومن ثم يتوجب على السلطة السياسية احترام الحريات إضافة إلى توفير الأمن والسلام (Lock, 1965: 412).

ويعبر عن الحرية بالإرادة الشخصية المستقلة التي تتحقق عبر الإرادة



المشتركة العامة؛ بحيث تتماهى فيها إرادة الفرد ويتحقق من خلالها التطابق الكامل بين إرادة الفرد وإرادة المجموع. (Rousseau, 1988: 60).

فالحرية مفهوم إنساني يختص بالإنسان، بمعنى استقلاليته داخلياً كإنسان؛ حيث "هي الوضعية التي يكون عليها كائن لا يخضع لإكراه، ويتصرف بحسب ما تمليه عليه إرادته وطبيعته". (عزيز لزرقي، ومحمد الهلالي، 2009: 9).

وذهب مدلول الحرية نحو الفلسفة العقلية من خلال كتابات هيغل الذي يرى أن الحرية تتحقق من خلال التزامه بالواجب المنسجم مع الإرادة، ومن خلال الجماعة؛ أي الدولة التي اعتبرها قاعدة أساسية تتحقق فيها الحرية باعتبارها تجسيدا واقعياً للعقل؛ حيث يستمد الإنسان وجوده وحيثيته واستقلاله منها. (Hegel, 1967: 107).

كذلك فإن الحرية يجب أن تنطلق كمبدأ لوجود الإنسان؛ فهي ليست إلا مبدأ إنسانياً متأصلاً في الطبيعة البشرية معبراً عنها باستقلالية إرادة الكائن وبالعالم الإنساني؛ مما يجعلها - من وجهة نظر عملية - قيمة إنسانية عليا تسند العقل في موافقه ضد كل تحريف أو هرطقة فكرية تنتحل حقوقه. (مصطفى حنفي، 2003: 42).

وتوصف الحرية " .. في الواقع بأنها الحالة التي يمكن للمرء استخدامها في كل عمله لخدمة أغراضه " (Fridrich, 1973: 5)، فهي قدرة يناط بها فعل تقدم الإنسان واكتماله، وما دامت الحرية بهذا الاعتبار فهي مناط ذلك الاكتمال، وتستند مفردة الحرية إلى كونها وجهاً من وجوه إرجاع الكرامة إلى العقل ودمجها في حقوقه. (مصطفى حنفي، 2003).

وذهبت الحرية إلى مجال أرحب من جهة تقنينها باعتبارها ليست مصدر السياسي وقاعدته فقط، بل هي أيضاً أصل تاريخه الذي ينبني عادة على افتراضات عقلية تحيلنا إلى زمن السياسي الذي بلورته مبادئ السياسة ومشكلة تقنية إنجاز القوانين، ومن ثم فإن الخطوة التي خطاها الفكر السياسي الأنواري - عصر النهضة في أوروبا - نحو تأسيس الحرية لا تنحصر في إثبات جوهر الذات أو العقل بل تتعدى ذلك إلى رفع الحرية إلى مقام الحق / القانون. (مصطفى حنفي، 2003: 45 - 51).

وقد ارتبطت الحرية بمفهوم القدرة السلبية والقدرة الإيجابية؛ حيث تعد الحرية قدرة الفرد على الفعل من دون قيد أسير لهذا الفعل؛ وهي تجاوز للقيود والإكراه، والحرية - بما هي - مقابل للخضوع والإكراه في الفعل الإنساني، ويمكن أن

تتفصل إلى طريقتين: حرية بما هي نقيض للإكراه على الفعل، أو الحرية الآمرة، والحرية بما هي مقابل للإكراه على عدم الفعل أو الحرية الناهية، سواء كان هذا الفعل فردياً أم جماعياً أم وطنياً. ومن ثم، تغدو الحرية في أبهى تجليها إرادة الفعل وإرادة عدم الفعل في الوقت نفسه. (عبدالمجيد العابد، 2011).

### الصيرورة التاريخية للحرية:

جاءت الحرية نتاجاً لكفاح البشرية على أساس أهميتها القيمة العليا للإنسان أولاً. فالصراع البنيوي بين الإنسان والسلطة - مهما كان شكلها - لانتزاع حق الحرية أثمر الاعتراف الإنساني بها.

تاريخياً، كان الصراع بين الحرية والسلطة إحدى الصفات الأكثر وضوحاً في أجزاء التاريخ المألوفة لدينا منذ القدم، ولاسيما في عهد اليونان وروما وإنجلترا. وفي العصور القديمة، كان هذا الصراع بين المواطنين، أو بين بعض طبقات المواطنين والحكومة. وكان يقصد بالحرية الحماية من القادة السياسيين. (جون ميل، 2009: 7).

وكان السعي إلى الميل للحرية يتم عبر طريقتين، الأولى: من خلال الحصول على اعتراف ببعض الحصانات، ويطلق عليها اسم الحريات أو الحقوق السياسية، التي كان انتهاكها من قبل الحاكم يعد خرقاً للواجب، وإذا ما انتهكها الحاكم، فإن المقاومة المحدودة أو التمرد أو العصيان العام، ستكون مبررة. الطريقة الثانية: وهي متأخرة بشكل عام، فهي تأسيس نقاط المراقبة الدستورية، التي من خلالها أصبحت موافقة المجتمع أو الكيان من أي نوع كان، الذي يفترض به أن يمثل مصالحه - شرطاً ملزماً لبعض أفعال السلطة الحاكمة الأكثر أهمية. (جون ميل، 2009: 8).

وللإنصاف ليس للحرية - كمبدأ - أي تطبيق على أي حال للأشياء قبل الزمن الذي أصبح فيه البشرية قادرة على التطور عبر المناقشة الحرة المتساوية. (جون ميل، 2009: 21).

وقد ارتكزت هذه الحرية في النظرية السياسية الأوروبية على أساس متين، هو ما يعرف بنظرية (العقد الاجتماعي) في تفسير نشأة السلطة الحاكمة وطبيعتها ودورها، وتعني أن العلاقة بين الحاكم والمحكومين بمنزلة عقد أو تعاقد بين الجانبين؛ المحكومون يدينون للحاكم بالولاء والطاعة، ليقوم الحاكم بدور معين في تنظيم حياتهم، نشداناً لظروف أفضل للاجتماع الإنساني ولحياة البشر معاً، بحيث

إنه إذا عجز أو فشل أو انحرف في أداء هذا الدور الذي خوله له المحكومون، أصبح من حقهم عزله وإبرام عقد جديد مع حاكم آخر. (يمنى الخولي، 2009).

وفي إطار العقد الاجتماعي تعتبر حرية الفرد غير مستقلة عن حرية المجتمع؛ ومن ثم طاعة الحاكم ذي السلطات الواسعة لتحقيق الأمن واجب على الأفراد في عملية متبادلة تنتج عن عقد اجتماعي، يتمثل فيه الربط بين الحقوق والحريات السياسية بمفهوم القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي، فالناس أقاموا قيوداً مصطنعة أسموها القانون المدني، كما أقاموا كياناً مصطنعاً أسموه المجتمع السياسي؛ وذلك بغية تحقيق السلام والأمن، فحالة البشر قبل نشوء الدولة كانت فوضى، مبعثها الشر المتأصل في نفوسهم، وكانت الغلبة للأقوياء، والحق يتبع القوة، وإزاء هذه الفوضى والبدائية، وعدم توافر الأمن والاستقرار - بحث الأفراد عن وسيلة لحمايتهم، وكانت هذه الوسيلة هي اتفاقهم على اختيار شخص من بينهم يكون رئيساً عليهم، يتولى رعاية مصالحهم وحمايتهم، كما أن الحاكم لا يكون طرفاً في العقد، وإنما يعقده كل الأفراد عداه، ويتنازلون بمقتضى العقد للحاكم عن جميع حقوقهم من دون قيد أو شرط، فسلطته مطلقة، ولا يسأل عما يفعل، وعلى الأفراد الخضوع والطاعة المطلقة له. (Hobbes, 1969).

إن سلطات الدولة حصرت في ثلاث وظائف، هي: تحقيق أمن الأفراد؛ وحفظ ممتلكاتهم، وصيانة حرياتهم الشخصية، والأفراد كانوا يتمتعون بحريتهم في ظل القانون الطبيعي، ولكن لغموض هذا القانون، ولتشابك المصالح، رأوا أن يتركوا هذه الحرية المطلقة إلى نوع من النظام يقوم على أساسه التعاون بين الجماعة، ويخضعون لحاكم عادل؛ فاتفقوا على اختيار أحدهم لتولي أمورهم، كذلك فإن الأفراد لا يتنازلون عن كل حقوقهم للحاكم، وإنما يحتفظون بالحريات والحقوق الأساسية لهم، والحاكم يكون طرفاً في العقد فإذا أحل في شروطه جاز عزله. (Lock, 1965).

والإنسان كان يعيش قبل نشأة الدولة في حرية كاملة، ولكن نظراً لتعارض المصالح والاميل والنزعات الشريرة، فقد اضطر الأفراد إلى البحث عن نظام يكفل لهم الأمن، ويحقق العدالة، فتعاقدوا على إنشاء مجتمع سياسي يخضع لسلطة عليا، ويعتبر هذا العقد أساس نشأة الدولة، وسند السلطة معاً، ومؤدى العقد أن الأفراد تنازلوا عن حرياتهم الطبيعية للجماعة مقابل الحصول على حريات مدنية جديدة يكفلها المجتمع لهم على أساس المساواة، وقد تولد عن العقد إرادة عامة هي

إرادة الجماعة، وهي مستقلة عن إرادة كل فرد على حدة، ومظهر لسيادة المجتمع، وتعبير عن هذه السيادة، ولا يجوز التنازل عنها، أما الحاكم فليس طرفاً في العقد، ولكنه وكيل عن الجماعة (الأمة) وفقاً لإرادتها، ولها حق عزله متى أرادت ذلك. (Rousseau, 1988).

نتجت الحرية بعد صراع طويل مع السلطة لإثبات أنها جزء من تكوين الإنسان، وهي متقدمة على الثورة الفرنسية أو غيرها من الثورات السياسية والتحولات الاجتماعية التي سبقتها إن كانت في أوروبا أو في غيرها من القارات، ولكن الحرية أخذت طابعها السياسي وعلاقتها بالحرية الديمقراطية بعد الثورة الفرنسية التي غيرت الكثير من المفاهيم السياسية في أوروبا؛ فعلاقة مفردة الحرية بالثورة الفرنسية هي بنتائجها وتأثيراتها على مستوى أوروبا والعالم. (نضير الخزرجي، 2006)

وتوجت جهود البشر بعد "... أحداث انهيار نظم الحكم غير الديمقراطية في شرق أوروبا وحركة البرويسترويك (إعادة البناء أو إعادة الهيكلة) والجلاسنوست (المصارحة والعلانية) في الاتحاد السوفييتي لتؤكد قيمة الحرية وأهمية توفير الحقوق المدنية للمواطنين وتمكينهم من المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم وحياة أبنائهم، كما جاء السقوط الرهيب للاتحاد السوفييتي ودول شرق أوروبا بالدليل القاطع على أن التنمية وإن بدأت واستمرت بعض الوقت في غياب الديمقراطية، فإنها غير قادرة على الاستمرار والتواصل إذا استمرت الديمقراطية في الغياب. (إبراهيم العيسوي، 2001: 35).

### أهداف الحرية:

تهدف الحرية إلى تنظيم مجموعة علاقات بينية داخل المجتمع، وهي تعبير عن شكل من أشكال بناء عناصر المجتمع وتطويرها بشكل متساو.

وللحرية أهداف ذات أبعاد إنسانية راقية، أهمها:

- 1 - المحافظة على الذات: فالإنسان والحفاظ عليه قيمة عليا؛ كون حق الحياة مقدس ولا يجب التلاعب فيه لأي سبب كان، وذلك ضمن أطر معيارية - قانونية.
- 2 - القضاء على الفقر: إن محاربة الفقر وتأمين الطعام والشراب المناسب من أساسيات حقوق الإنسان التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948؛ حيث تقول المادة 25، الفقرة 1: إن لكل شخص حقاً في مستوى معيشة يكفي

لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمين به من الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه.

3 - القضاء على البطالة: ويعرف المتعطل عن العمل - كما يُجمع الاقتصاديون والخبراء، وبحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية ILO - بأنه كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى. (رمزي الغزوي، 1998: 15).

4 - الحرية الفكرية: وتشمل تدعيم حرية الرأي والدين والفكر والاعتقاد والقول والفعل، وحرية انتخاب من يمثله، وإبداء رأيه في الاقتراع العام. (يمنى الخولي، 2009).

#### معايير الحرية:

الحرية ذات مدلولات واضحة، ويفترض الاستدلال عليها وجود معايير تؤثر على واقعها ومدى تطبيقها على أرض الواقع. وأهم هذه المعايير:

1 - العدالة: العدل هو إعطاء كل ذي حق حقه، ونقيضه الظلم، بهذا التعريف يكون العدل مرتكزاً على الحقوق؛ أي أنه لكي يتحقق العدل يجب أولاً أن تُعرَف الحقوق ويُتعارَف عليها.

2 - المساواة: هي التمتع بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون تمييز بسبب الدين أو اللون أو اللغة أو الجنس أو المستوى الاجتماعي، وقد وُضع مفهوم المساواة ضمن المبادئ الحقوقية العالمية، ويتمثل معناها في الاعتقاد بأن الناس جميعاً متساوون في طبيعتهم البشرية، وأن ليس هناك جماعة تفضل غيرها بحسب عنصرها الإنساني، وخلقتها الأولى. والمساواة أساس الحرية، فلا حرية حيث لا مساواة، كما أن المساواة ليست حقاً وحسب، بل هي شرط أساس من شروط كمال الوجود الإنساني. (محمد الطابوني، 2008).

3 - التعددية: تشير التعددية إلى "تنوع مصادر القوة البشرية" (Bellamy, 1999: 5)، وهي مصطلح يعني أولاً الاعتراف بوجود تنوع في مجتمع ما بفضل وجود عدة دوائر انتماء فيه ضمن الهوية الواحدة، ويعني ثانياً احترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من خلاف أو اختلاف في العقائد والألسنة والمصالح وأنماط

الحياة والاهتمامات، ومن ثم الأولويات ويعني ثالثاً إيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك بحرية في إطار مناسب. (أمجد أبو العلا، 2010).

4 - المؤسسة: يرتبط هذا المصطلح بالحاكمة المؤسسية؛ بمعنى الاحتكام إلى النظام الذي يؤسس ويوجه سير العمل بما يحقق الأهداف المتوخاة عن طريق الالتزام بالمعايير المطلوبة من حيث الرقابة والمسؤولية والنزاهة والشفافية. وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الحاكمة المؤسسية بأنها: "مجموعة العلاقات ما بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة"؛ بمعنى أنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، ومن ثم فإن الحاكمة المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من المجلس والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة، وتسهل إيجاد عملية مراقبة فعالة، ومن ثم تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة. (جمعية البنوك الأردنية، 2007).

5 - القانون: هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات داخل أي بنية إنسانية، ومن ثم يمكن وصفه بأنه إحدى المؤسسات الجوهرية في حياة الإنسان وإحدى القوى التي تساعد على تحضر المجتمع الإنساني وعلى نمو الحضارة؛ فالعلاقة بين القانون والحرية وثيقة جداً؛ ذلك أن من الممكن استخدام القانون كأداة للظلم، كما حدث في العديد من المجتمعات والعهود، أو كأداة لتحقيق تلك الحريات الأساسية التي تعتبر في المجتمع الديمقراطي جزءاً جوهرياً من الحياة الكريمة، ولا يكفي في مجتمعات كهذه أن يقتصر القانون على ضمان أمن المواطن في شخصه وماله، بل إنه من المهم أن يكون المواطن حراً في التعبير عن رأيه دون خوف أو تهديد، وفي التجمع مع إخوانه من المواطنين، وأن يكون له الحق في التنقل حيث شاء وأن يبحث عن أية وظيفة يرغب فيها، وأن ينتفع بثمرات ما أصبح يعرف بـ "حكم القانون"، ويجب أن يكون متحرراً من القلق الناتج عن الحاجة أو سوء الحظ. (دينيس لويد، 1981: 7).

وفي كل الأحوال تعبر الحرية عن تطور ملموس في واقع الدول والمجتمعات من حيث إنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، ركيزته الإنسان.

### ج - التنمية Development:

من أهم أساسيات التنمية بمفهومها العام والشامل - في حال تنفيذها - الارتقاء بالإنسان حضارياً بوصفه إنساناً أولاً وأخيراً؛ ذلك أن التنمية هدفها الإنسان.

فالتنمية عملية ديناميكية تتضمن التعامل مع القدرة الموجودة والاستجابة الفاعلة لمتغيرات المجتمع، وهي تفاعل تطبيقي لفكرة الحرية من خلال استخدام الموارد بحرية وبشكل راشد. (البشرية، والإدارية والاقتصادية..).

#### تعريف التنمية:

التنمية مصطلح قيمى تطبيقي يرتبط أساساً بالإنسان وبالمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الموجودة ضمن البيئة التي يعيش فيها. فهي القدرة على تنفيذ التقدم الإنساني كمياً وكيفياً. وهي قانون - حق - إنساني، وكونها كذلك يقتضي هذا عرضاً للمعاني المقصودة منها.

فالتنمية الشاملة تعني "القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، ورفع مستوى المعيشة، والارتقاء بنوعية الحياة، وزيادة قدرة المجتمع على الاحتفاظ بذاته ومصالحه وقيمه الجوهرية". (سعيد عبد الخالق، 2004).

وهي أيضاً "عملية حضارية في مضمونها؛ إذ إنها تمثل نقلة نوعية على الصعيد المجتمعي كله، ذات أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، بغض النظر عن الوزن النسبي لكل بعد من هذه الأبعاد". (سعيد عبد الخالق، 2004).

وتعرف التنمية الشاملة بأنها "عملية مجتمعية متشابكة ومتكاملة في إطار نسج بالغ التعقيد تتفاعل فيه عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية.. وهي لذلك عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع؛ بما يحقق التقدم الاجتماعي ويوفر للإنسان الرفاهية والكرامة". (عبدو الحمصي، 1982: 84).

وهي "تمثل نقلة نوعية؛ لأنها تتجاوز الشكل إلى المضمون، ولا تكفي بما يحدث من تغيرات كمية، بل تتعدها لما ينبغي أن يصاحبها من تغيرات كيفية في مختلف جوانب الحياة؛ فإذا كان الكم ضرورياً لعملية التراكم التي لا بد منها لحصول التقدم، فإن هذه العملية ذاتها لا تتحقق إلا إذا كان الكم على مستوى معين من الكيف". (سعيد عبد الخالق، 2004).

## الصيرورة التاريخية للتنمية:

ما زال مفهوم التنمية يمر بمراحل تطويرية من قبل مختلف أنواع العلوم الإنسانية؛ حيث تمت عمليات إسقاطات بين مختلف العلوم لمفهوم التنمية حتى وصل إلى هذه المرحلة من اعتباره حقاً من حقوق الإنسان، بحسب المواثيق الدولية والإقليمية.

تاريخياً، برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية؛ حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر حتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي Material Progress، والتقدم الاقتصادي Economic Progress. (نصر عارف، 2009).

ومن ثم فإن مفهوم التنمية يعد من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـ "عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال - في الستينيات من هذا القرن - في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهميته في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى، مثل التخطيط والإنتاج والتقدم. (نصر عارف، 2009).

ولعل مفهوم التنمية - في حد ذاته - قد تطور مع تطور الفكر الإنساني الذي كان يسود كل مرحلة، ومؤسسياً فإن استخدام مفهوم التنمية قد تطور منذ خمسينيات القرن الماضي؛ فانتقل من التركيز على التنمية الاقتصادية خلال الخمسينيات والستينيات إلى التركيز على الجانب الاجتماعي خلال السبعينيات والثمانينيات، وصولاً إلى استخدام مفهوم التنمية البشرية كما ورد في تقارير الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة منذ عام 1990. (كامل المرياتى، 2006).

وكان علم الاقتصاد صاحب المبادرة في إبراز هذا المفهوم بشكل أكثر وضوحاً؛ إذ برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده؛ بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل



زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية. ولاحقاً، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية. (نصر عارف، 2009).

### أهداف التنمية:

تهدف التنمية للوصول إلى بيئة من المنظومات، قادرة على الفعل والاستجابة للتغيير المستمر للمطالب المجتمعية، وهي تعبير عن شكل من أشكال بناء عناصر المجتمع وتطويرها بشكل متساو؛ بما يعني المواءمة بين المتطلبات والواقع.

وعلى الرغم من أن أهداف التنمية - بمفهومها الواسع أو المركب - متعددة ولا تقتصر على الأهداف الاقتصادية، بل تتعداها إلى أهداف أخرى غير اقتصادية، والسعي لتحقيق التنمية يعني العمل على جبهات متعددة لتحقيق هذه الأهداف، ومن أهم هذه الأهداف. (إبراهيم العيسوي، 2001: 21):

(1) زيادة إنتاج السلع والخدمات ذات القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للبشر، وهو ما يعني تحرير الإنسان من الفقر والعوز والجهل والمرض.

(2) رفع مستوى الحياة البشرية، إضافة إلى التحسن في مستوى إشباع الحاجات الأساسية (شاملة الحاجة إلى العمل)، والقضاء على الفقر والتفاوتات الكبيرة في توزيع الدخل والثروات، من خلال توفير فرص أفضل لتحقيق الذات لكل البشر وتمكينهم من إطلاق طاقاتهم وقدراتهم على العطاء والإبداع، وبما يحقق لكل إنسان الشعور بالانعتاق وبالكرامة الإنسانية والتحرر من استغلال الآخرين واحترام الذات.

(3) تحرير الإنسان من الاستغلال والمهانة، من خلال توفير أفضل الفرص لتطوير قدراته وانطلاقها، ومن خلال إفساح أوسع المجالات لممارسة الحريات والمشاركة في اتخاذ القرارات، وهذا لا ينفصل عن تحرير المجتمع كله من التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي، وزيادة درجة اعتماد المجتمع على ذاته.

بمعنى أن التنمية تهدف إلى إحداث تفاعل مجتمعي حقيقي عن طريق تحرير طاقات المجتمع وإطلاق قدراته وقواه الاقتصادية والاجتماعية، وبناء القدرات الذاتية اقتصادياً وسياسياً وثقافياً بما يساهم في استمرارية التطور والنمو أو استدامتهما، إضافة إلى تحقيق الرقي الحضاري، وارتقاء مستويات المعيشة للمواطنين. (سعيد عبد الخالق، 2004).

إن تأمل هذه الأهداف قد يساعدنا على اختزالها جميعاً في هدف واحد يمكن أن نطلق عليه هدف التحرر الإنساني؛ أي تحرير الفرد والمجتمع من الفقر والحرمان ومن شتى صنوف الاستغلال والتبعية، إطلاق طاقات البشر وتوسيع مجالات الاختيار أمامهم والانتفاع بهذه القدرات لصالحهم، وتمكين المجتمع من السيطرة على شروط تجده وتطوره. (إبراهيم العيسوي، 2001: 21).

وبما أن الإنسان هو الهدف النهائي للتنمية فإن هذا يعني أن التنمية في جوهرها عملية حضارية تهدف إلى إسعاد الإنسان وتحسين نوعية الحياة التي يعيشها من خلال الارتقاء بفكره وسلوكه وتعليمه وصحته وتحرير طاقاته الكامنة وتشجيعه على الإبداع والعطاء والتفاعل الإيجابي مع الآخرين. (عبدالله السالم، 2004: 249).

وفي النتيجة ولما كانت التنمية - بهذا المعنى - حقاً أصيلاً من حقوق الإنسان، فإن وضع هذا الحق موضع التطبيق رهن بشيوع ثقافة تعزز حركتها على مستوى القيم والاختيارات والأفعال والتصرفات. (سعيد عبد الخالق، 2004).

### معايير التنمية:

التنمية ذات مدلولات واضحة، ويفترض الاستدلال عليها وجود معايير تؤثر على مدى تطبيقها على أرض الواقع، وأهم هذه المعايير. (أمارتيا صن، 2004: 53-55):

1 - الحريات السياسية: (شاملة ما يسمى الحقوق المدنية) بحسب المنهج العام لها تشير إلى الفرص المتاحة للناس لكي يحددوا من له الحكم وعلى أي المبادئ يحكم .. وانتقاد السلطات .. وأن يتمتعوا بحرية التعبير السياسي وإصدار صف من دون رقابة، وحرية الاختيار بين أحزاب سياسية مختلفة، وتشمل كذلك الاستحقاقات السياسية المقترنة بنظم الحكم الديمقراطية بأوسع معانيها (من مثل الفرص للحوار والاختلاف والنقد السياسي وكذا حق الاقتراع).

2 - التسهيلات الاقتصادية: وتشمل الفرص التي يتمتع بها كل طرف لاستخدام موارده الاقتصادية وإنتاجها لغرض الاستهلاك أو التبادل التجاري.

3 - الفرص الاجتماعية: وهي الترتيبات التي يتخذها المجتمع بالنسبة إلى موضوعات التعليم والرعاية الصحية وغيرها، التي تؤثر في الحرية الموضوعية للفرد من أجل حياة أفضل، وهي مهمة لتحقيق مشاركة أكثر فعالية وكفاءة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية، مثال ذلك الأمية التي يمكن أن تكون عائقاً كبيراً يحول دون المشاركة في الأنشطة الاقتصادية التي تستلزم إنتاجاً وفق مواصفات محددة، والتي يمكن أن تعوق المشاركة السياسية بسبب العجز عن قراءة الصحف أو عن الاتصال بالآخرين المشاركين في الأنشطة التجارية.

4 - ضمانات الشفافية: تتضمن الحاجة إلى الصراحة التي يتوقعها الناس، وحرية التعامل المشترك وفق ضمانات تكفل الاطلاع والوضوح، وهذه الضمانات لها دورها الأداتي الواضح للحيلولة دون الفساد واللامسؤولية المالية والتعاملات السرية.

5 - الأمن الوقائي: يكون لازماً لتوفير شبكة ضمان اجتماعي للحيلولة دون وقوع من أصابهم ضرر فريسة لفقر مدقع، بل فريسة للمجاعة أو للموت في بعض الحالات، ويتضمن مجال الأمن الوقائي ترتيبات من مثل إعانات البطالة وإضافات أو تكملات قانونية للدخول تضاف إلى دخول المعوزين.

### ثالثاً - واقع الحرية والتنمية كعنوان لتطبيق التنمية الشاملة:

إن لكل من التنمية والحرية دوراً ووظيفة مهمة، فهما قيمتان أساسيتان ضمن المنظومة القيمية الإنسانية المنشودة، وتعزز كل منهما عمل الأخرى. وعلى الرغم من أن الحرية قيمة أعلى وأشمل من التنمية وهي بالضرورة تحتوي التنمية فإن عملية التطبيق لمطالب الحرية من التنمية تفترض سياقاً منسجماً من منظومات أداتية عملياتية للتنمية، تكون فيها قيم الحرية ذات أثر تنفيذي على واقع الإنسان وحياته.

وبما أن قيمة الحرية شاملة لقيمة التنمية فما أثر تطبيق الحرية على التنمية؟ من حيث إنها - أي الحرية - بالنتيجة هي قيمة أساسية، وجزء بنيوي من المنظومة القيمية، وبالمقابل باعتبار أن التنمية وسيلة أداتية تطبيقية لعملية توسيع للحريات

الإنسانية، وكون تطابق التنمية مع نفسها ومع الحرية فإن ذلك يعني التنفيذ الأداتي لها، وهو يشمل تطابقها وتماهيها مع المعايير الإنسانية والدولية المتوافق عليها.

فالحق في التنمية حق إنساني، وإن استكمال التنمية لا يتم إلا بتحقيق حرية الإنسان ومشاركته؛ بمعنى أن العلاقة بين الموضوعين علاقة جدلية؛ إذ لا يمكن تحقيق تنمية بلا مشاركة سياسية وبلا احترام لحقوق الإنسان، وهذا ما يثبت بالتجربة الإنسانية التاريخية، في حين أوضحت التجارب التنموية غير الديمقراطية أنها قادرة على تحقيق الإنجازات المادية وعلى تحقيق وحدة الأمة ولكنها لم تتمكن من الاستمرار بسبب افتقارها لاحترام تعددية مجتمعاتها وإسهامها في إدارة شؤونها بحرية، ولاعتمادها على القوة والقمع والضبط دون مراعاة لحرية الإنسان.

ومن هنا تأتي العلاقة بين الحرية والتنمية في صيغة تنفيذية تحتوي كل واحدة الأخرى تطبيقياً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن لكل منهما وظيفة كقيمة أساسية - تأسيسية - ووظيفة ودوراً أداتياً - تنفيذياً، مع ملاحظة أنهما تقاسان بالنتائج على أرض الواقع؛ بمعنى أن العلاقة بينهما تبادلية دورانية.

فما المطلوب من الحرية لكي تنهض بالتنمية؟ وبالمقابل ما المطلوب من التنمية لكي تعزز الحرية؟ مع الأخذ بعين الاعتبار أن التنمية والحرية وكيفية النهوض بهما مهمة بقدر أهمية الإجراءات التنفيذية لهما، فهما قيمتان لهما وسائل وآليات تنفيذ: سوق، تجارة، انتخابات، تعبير، مناقشات وغيرها.

وتعتبر التنمية عملية شاملة تهدف إلى توسيع عمل الحريات القيمة والبنوية المترابطة معاً. إن محاولة النظر إلى التنمية كعملية توسيع للحريات التي يتمتع بها الناس، تقتضي النظر إلى مسألة توسيع نطاق الحرية باعتبارها الغاية الأولية، والوسيلة الأساسية للتنمية. (أمارتيا صن، 2004: 50).

ولا تبرز مدلولات الحرية والتنمية إلا في إطار حكم ديمقراطي راشد؛ كون العلاقة بين التنمية والديمقراطية علاقة تأثير متبادلة، فكما أن الديمقراطية توفر المناخ المحفز للتنمية كذلك فإن التنمية تهيئ القاعدة المادية والأجواء الصالحة لتطور الديمقراطية. (عبدالقادر النبال، 1998: 168).

إن قوام التنمية إزالة مختلف أنماط افتقار الحريات التي تحد من خيارات الناس، وتقلص فرص ممارسة فعاليتهم المبرزة. ونؤكد هنا أن إزالة المظاهر الموضوعية لافتقار الحريات مكون أساسي للتنمية والتطوير. (أمارتيا صن، 2004: 12).

ولا ينظر إلى التنمية إلا باعتبارها عملية توسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس (أمارتيا صن، 2004: 15)؛ لذلك فإن توسيع المشاركة الشعبية في عملية صنع القرارات التنموية يتطلب فتح قنوات الحوار، وتبادل الحريات وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، وتوفير الآليات التي تمكن المواطنين من ممارسة حقوقهم التي ينص عليها الدستور (عبدالقادر النبال، 1998: 168)؛ بحيث إن تحرير الفرد وتحرير المجتمع والمشاركة الشعبية - تعمل كمدخل لحشد جهود البشر من أجل التنمية، وكضمانة لأن تعمل جهود التنمية في صالحهم، وكضمانة ضد تولد مراكز القوى التي تستأثر بمنافع التنمية لصالحها وكضمانة أمان ضد انتشار الفساد". (إبراهيم العيسوي، 2001: 35).

كذلك فإن اتساع نطاق الحرية يمثل الغاية التي لها الأولوية والوسيلة الأساسية للتطوير والتنمية. (أمارتيا صن، 2004: 12).

لذلك تعتبر التنمية البشرية التي غايتها الإنسان - كما يشير تقرير التنمية البشرية 2011 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - توسيعاً لحريات البشر وإمكاناتهم؛ فيعيشون الحياة التي يختارونها وينشؤونها، وهي توسيع للخيارات. ومفهوم الحريات والإمكانات يتجاوز حدود الاحتياجات الأساسية إلى الكثير من الغايات الأخرى لعيش "حياة لائقة"، وهي غايات قيمة لذاتها ولذاتها. فالتنمية الإنسانية بتحسينها القدرات الإنسانية، تخلق القدرة على ممارسة الحرية وحقوق الإنسان، وبتوفيرها الهياكل الضرورية، تهيئ الفرص لممارسة الحرية. فالحرية هي الضامن وهي الهدف للتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان. فتحسن الصحة والتعليم - مثلاً - هو في كثير من الأحيان شرط أساسي للمشاركة الفعالة في الحياة العامة. (تقرير التنمية البشرية، 2011).

ولا ريب في أن الروابط بين مختلف أنماط الحريات هي روابط تجريبية وعلمية وليست تكوينية وتشكيلية وأن ثمة دليلاً قوياً على أن الحريات الاقتصادية والسياسية تساعد في تعزيز بعضها بعضاً، لا أن تعادي إحداها الأخرى (على نحو ما يراه البعض أحياناً). كذلك بالمثل، فإن الفرص الاجتماعية للتعليم والرعاية الصحية التي ربما تستلزم نشاطاً عاماً، من شأنها أن تكمل الفرص الفردية للمشاركة الاقتصادية والسياسية، وتساعد أيضاً في ترسيخ مبادراتنا للتغلب على مظاهر الحرمان التي تعانيها. إذن، منطلق نهجنا يتمثل في تحديد الحرية، باعتبارها

الهدف الرئيس للتنمية، وإن مرمى تحليل السياسة يتمثل في تأسيس الروابط التجريبية التي تجعل النظرة إلى الحرية متسقة ومقنعة وقوية، باعتبارها المنظور الإرشادي الموجه لعملية التنمية. (أمارتيا صن، 2004: 12).

لذلك، فإن البلدان التي لديها حرية اقتصادية أكبر تنحو نحو تحقيق نتائج اجتماعية أفضل (Chauffour, 2011: 6)؛ كون أوضاع الحرية تشمل جميع أشكال الحرية الاقتصادية والحقوق المدنية والحريات السياسية. (Chauffour, 2011: 3).

كما أن الأبعاد الرئيسة للحرية الاقتصادية - بشكل عام - تتضمن حرية امتلاك الملكيات قانوناً، وحرية الانخراط في التعاملات الطوعية، سواء داخل حدود الدولة أو خارجها، والتحرر من سيطرة الحكومة على تعامل الأفراد، والتحرر من مصادرة الملكيات (على سبيل المثال عن طريق فرض الضرائب أو التضخم غير المتوقع)، والتنقل بحرية داخل الحدود الدولية وغيرها. (Chauffour, 2011: 5).

وتتبدى ملاحظة ذات أهمية هي أن الشعب العاقل من الحرية السياسية أو من الحقوق المدنية، إذا لم يكن يعوزه الأمن الاقتصادي ويحظى - مصادفة - بظروف اقتصادية مواتية، فإنه يكون محروماً من حريات مهمة تهئ له مسؤولية قيادة حياته وتوجيهها، ويكون محروماً من فرص المشاركة في اتخاذ القرارات الحاسمة المتعلقة بالشؤون العامة. (أمارتيا صن، 2004: 29).

ومن ثم فإن عمل التنمية يستلزم إزالة جميع المصادر الرئيسة لافتقار الحريات: الفقر والطغيان، وشح الفرص الاجتماعية، والحرمان الاجتماعي المنظم، وإهمال المرافق والتسهيلات العامة، وعدم التسامح أو الغلو في حالات القمع، كذلك فإن نقص الحريات الموضوعية مقترن مباشرة بالفقر الاقتصادي الذي يسلب الناس حقهم في الحرية لإشباع ما يعانونه من جوع، أو حقهم في الحصول على الغذاء الكافي، أو الحصول على العلاج اللازم لأمراض قابلة للشفاء، أو الحصول على ماء نقي أو مرافق صحية. ونجد في حالات أخرى أن افتقار الحريات وثيق الصلة بالافتقار إلى المرافق العامة أو الرعاية الاجتماعية، من مثل غياب برامج للقضاء على الأوبئة أو برامج لترتيبات منظمة للرعاية الصحية أو المرافق التعليمية أو المؤسسات الكفء لصون السلم المحلي وحفظ النظام. ونشهد في حالات أخرى أن انتهاك الحريات ينتج مباشرة عن إنكار نظم الحكم التسلطية للحريات السياسية

والمدينة، كما ينتج عن القيود المفروضة على حق المشاركة الحرة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للجميع. (أمارتيا صن، 2004: 16).

#### رابعاً - النتائج والتوصيات:

وبعد، تحظى الحرية والتنمية الشاملة بالتطابق، وهذا التطابق ما زال آخذاً في الازدياد، وخاصة أن مفهوم الحرية أصبح أكثر شمولية واتساعاً؛ إذ يشمل الكثير من محددات الرفاه والتحضر والتقدم البشري على مختلف الصعد.

#### النتائج:

تمخض البحث عن جملة من النتائج، أهمها:

1 - من حيث القوة: التطابق الأقوى هو بين الحرية والتنمية من خلال التطبيق؛ لأنه يؤدي إلى تحقيق التكامل أو التوحد بينهما، وهذا مثبت في تجارب المجتمعات الإنسانية المتحضرة.

2 - من حيث العلاقة: العلاقة بين الحرية والتنمية متطابقة وأساس التنمية الشاملة، فكما أن الحرية توفر المناخ المحفز للتنمية فإن التنمية تهيئ القاعدة المادية والأجواء الصالحة لتطوير الحرية.

3 - من حيث التأثير: الحرية مطلب أساسي لتحقيق التنمية الشاملة، ومن ثم ينظر إلى التنمية كعملية توسيع للحريات التي يتمتع بها الناس.

4 - من حيث المحتوى: محتوى العلاقة بين الحرية والتنمية محتوى أداتي يشمل الحريات السياسية الشاملة؛ والتسهيلات الاقتصادية التي يتمتع بها كل الأطراف لاستخدام الموارد الاقتصادية والفرص الاجتماعية التي يحددها المجتمع بالنسبة إلى موضوعات التعليم والرعاية الصحية، إضافة إلى ضمانات الشفافية ومحاربة الفساد، والأمن الوقائي المجتمعي من الكوارث والفقر والأوبئة وغيرها.

5 - إن العلاقة بين الحرية والتنمية علاقة طردية؛ بمعنى أنه كلما زاد من مستوى الحرية زادت تطبيقات التنمية وتوسعت شموليتها العلائقية بين مختلف جوانب الحياة الرئيسة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المتمحورة حول الإنسان كهدف وكقيمة عليا.

6 - إن العلاقة بين الحرية والتنمية علاقة بينية سببية تبادلية؛ بمعنى أن مفردات الحرية تتساقق فكرياً وعمليةً مع تطابقات التنمية، كذلك فإن سببية

العلاقة تظهر بشكل واضح من طبيعة تطبيقات الحرية كمسبب لتضمنين مطالب التنمية تلك التطبيقات سواء كانت سلبية أم إيجابية، أما من حيث إنها تبادلية؛ فإن ذلك يعني أن هناك تبادلاً للأدوار من جهة تعزيز كل منهما عمل الآخر، والعكس صحيح.

### التوصيات:

اعتماداً على نتائج البحث، يمكن صياغة بعض التوصيات والمقترحات التي نظن أنها تفيد المجتمعات البشرية المبحوثة، وهي على النحو الآتي:

1 - لا شك في أن النتائج التي توصل إليها مدعاة للأهمية، فهي تشير بوضوح إلى علاقة قوية بين الحرية والتنمية الشاملة.

2 - بناءً على التوصية السابقة، لاشك أن هناك ما يدفع المجتمعات إلى دمج الحرية بالتنمية لصالح رفاه المجتمع وتماسكه وتقوية شرعية الأنظمة السياسية.

3 - دعوة الدول العربية إلى صياغة استراتيجية للحرية والتنمية، تعتمد على رؤية واضحة لمستقبلها؛ من حيث الأهداف الاستراتيجية والسياسات التنظيمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية...إلخ.

4 - إجراء دراسات وبحوث مرتبطة بمتغيرات البحث، نقترح منها:

أ - الحرية وأثرها في أداء الحكومات العربية.

ب - تحليل مدى تطابق الحرية والتنمية في الدول العربية.

### المراجع:

إبراهيم العيسوي (2001). التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها. ط 2. القاهرة: دار الشروق.

أحمد جلال حماد (1987). حرية الرأي في الميدان السياسي في ظل مبدأ المشروعية. المنصورة: دار الوفاء.

أمارتيا صن (2004). التنمية حرية. (ترجمة شوقي جلال)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: سلسلة عالم المعرفة.

أمجد أبو العلا (2010). التعددية السياسية والعمل السياسي،

تاريخ الولوج May 16, 2012 أخذاً من: <http://fekere.net/ar/2010/04/2389>

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011). تقرير التنمية البشرية 2011: الاستدامة والإنصاف. الولايات المتحدة الأمريكية، Colorcraft of Virginia.



- جمعية البنوك الأردنية. (2007). دليل البنوك الأردنية،  
أخذاً من: [http://www.abj.org.jo/AOB\\_Images/633746745627128750.pdf](http://www.abj.org.jo/AOB_Images/633746745627128750.pdf)
- جون ستوارت ميل (2009). *عن الحرية*. (ترجمة هيثم الزبيدي)، عمان: وزارة الثقافة، مطبعة السفير.
- دينيس لويد (1981). *فكرة القانون*. (ترجمة: سليم صويص)، الكويت: سلسلة عالم المعرفة.
- رمزي الغزوي (1998). *الاقتصاد السياسي للبطلالة*. الكويت، سلسلة عالم المعرفة.
- سعيد عبد الخالق (2004). *واقع التنمية العربية والنسق الثقافي للتنمية الفعالة*.  
تاريخ الولوج: March 6، 2010 أخذاً من:  
< <http://www.biblioislam.net/ar/Elibrary/FullText.aspx?tblid=3&id=991> >
- طارق أبو هزيم وخالد شنيكات (2011). *مبادئ العلوم السياسية*. السلط: دار التطبيقية للنشر والتوزيع.
- عبدالقادر النبال (1998). *التنمية والديمقراطية، مجلة بحوث اقتصادية عربية*، (12): 155-172.
- عبدالله السالم (2004). *رؤية أكاديمية لمفهوم التنمية المستقلة وإمكانات تحقيقها في ظل العولمة*.  
تاريخ الولوج: March 6، 2010 أخذاً من [https://docs.google.com/](https://docs.google.com/viewer?a=v&q=cache:20abxv0aYmsJ:unpan1.un.org/intrdoc/groups/public/documents/arado/unpan020791)
- عبدالله نقرش (2005). *إشكالية التنمية السياسية في العالم العربي: "مقاربة نظرية"*، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، 32(3): 511-527 - الأردن: الجامعة الأردنية.
- عبد المجيد العابد (2011). *الحرية: الإرادة والحرمة*.  
تاريخ الولوج: April 16 2012 أخذاً من:  
<http://www.diwanalarab.com/spip.php?27257>
- عبدو الحمصي (1982). *إدارة التنمية ودورها في التنمية الشاملة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، 14(1): 82-105.
- عزيز لزرق ومحمد الهاللي (2009). *الحرية. المغرب: دار توبقال للنشر*.
- كامل المراتي (2006). *الفكر التنموي ومقاييس التنمية البشرية*.  
أخذاً من: <http://www.madarik.org/mag2/10.html>
- محمد الطابوني (2008). *المساواة من مقومات الحرية*.  
تاريخ الولوج: April 18، 2012 أخذاً من:  
<http://zaidabuzaid.jeeran.com/archive/2008/6/592416.html>
- مصطفى حنفي (2003). *خطاب العقل والحرية، مجلة رواق عربي*، 8(32): 33-64.
- نصر عارف (2009). *مفهوم التنمية*.  
تاريخ الولوج: April 4، 2012 أخذاً من:  
<http://www.hrdiscussion.com/hr5735.html>

نضير لخزرجي (2006). إشكالية التعريف الأرسطوي.. الحرية مثلاً. أخذاً من:

< <http://www.diwanalarab.com/spip.php?auteur439> >

يمنى الخولي (2009). نظرية الحرية في الفلسفة السياسية الأوروبية.

أخذاً من: < <http://www.altasamoh.net/print.asp?Id=586> > مجلة التسامح

(25).

Bellamy, R. (1999). *Liberalism and pluralism*. London: Routledge.

Chauffour, J. (2011) On relevance of freedom and entitlement in development: new empirical evidence, Policy research, working Paper N. 5660. Retrieved from: [http://econ.worldbank.org/external/default/main?pagePK=64165259&-piPK=64165421&theSitePK=469372&menuPK=64216926&entityID=000158349\\_20110516090121](http://econ.worldbank.org/external/default/main?pagePK=64165259&-piPK=64165421&theSitePK=469372&menuPK=64216926&entityID=000158349_20110516090121)

Fridrich, A. (1973). *Law, Legislation and liberty. Rules and order*. (1), Chicago: University of Chicago Press.

Hegel, G. (1967). *Philosophy of right*. Franz, TM. Knox: Oxford University Press.

Hobbes, T. (1969). *Leviathan*. NY: Holt, William Bernstein.

Lock, J. (1965). *Two treatises of government*. New York: New American Library.

Rousseau, J. (1988). *The Social Contract*. London: Penguin Books

قدم في: يوليو 2012

أجيز في: ديسمبر 2012

## Freedom and Development Analytical Study

*Tareq Z. Abu Hazim*<sup>\*</sup>  
*Hadi A. Alnsour*<sup>\*\*</sup>

This study aims at examining the compatibility between the demand for freedom in a given society and the corresponding comprehensive development. Certain discrepancies and incompatibilities between the two have been ascribed to the stereotyping of notions associated with each of them, as well as to their conceptual and performative nature, let alone the fact that their implementation does not necessarily run in parallel and synchronic ways. The ensuing result has been noted to be that of a high degree of failure in achieving a sense of accord between the demands for freedom and a corresponding development. What arises as a pressing necessity is the need to create some successful ties between the two.

The study offers descriptive definitions of the concepts of freedom and development: their objectives, their histories, the reality of freedom and its role in enhancing a comprehensive development. It further identifies all relevant hypotheses which serve the aims of the research.

The study concludes that 'freedom' is a value term, not a standard or term of material significance. It further maintains that 'freedom' aims at organizing a set of inter-connected relations within any society, and that it is an expression equality. It further reiterates that freedom in its broader and more comprehensive meaning cannot be implemented

---

<sup>\*</sup> Dept. of Finance and Administrative Sciences, Princess Alia University College, Al-Balqa' Applied University.

<sup>\*\*</sup> Political Researcher, Audiovisual Commission, Jordan.

into a societal reality unless it institutionalization, and law which are clear and known to everybody. In other words, freedom and development necessitate food governance and manifest themselves within a democratic context that respects humanity and human rights.

The study further concludes that development is an inalienable right, the same as freedom, and that it is a true and tangible enactment of freedom; their mutual objective is Man and the need to ease him to the highest levels of culture and civilization, which is the noblest of all values.

**Keywords:** Freedom, Comprehensive development, Corresponding development.